الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 01 إلى 15 جانفي 2024

العدد 14
المدة النيابية 2023-2027

في إطار العناية بالقطاعات الحيويّة

مجلس نواب الشعب ينظم يومًا دراسيًا حول "الأمن المائي في تونس في ظل التغيرات المناخية"

نظّم مجلس نواب الشعب يوم 03 جانفي 2024، بمبادرة من الاكاديمية البرلمانية، يوما دراسيا برلمانيا حول موضوع "الأمن المائي في تونس في ظل التغيرات المناخية"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وحضره السيد رضا قبوج كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه، وعدد من إطارات الوزارة، والسيد الانور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب وعدد من النواب.

أبرز ما جاء في الكلمة الافتتاحيّة لرئيس المجلس:

- **أهمية قطاع المياه بالنظر الى التغيرات المناخية وشح الأمطار في السنوات الأخيرة وتأثيرات هذه المعطيات والتقلّبات المناخية على السلوك اليومي في علاقة بالمياه، وعلى التصرف في المخزون المائي.**
- **التفكير في المستقبل بكل جدية مع ارتباط المسألة المائية بالأمن القومي.**
- **مجهودات ومساعي عديد الشخصيات الوطنية التي وضعت الأسس المتينة للسياسة المائية في البلاد وتركت بصماتها في هذا المجال عبر ما قدّمته به من مبادرات في هذا الاتجاه'.**
- **العناية التي يوليها مجلس نواب الشعب للمسألة المائية سواء من حيث الدراسات أو التشخيص أو كذلك من خلال النظر في مشاريع القوانين ذات العلاقة بالقطاع والتي يتطلّع المجلس الى عرضها عليه للتعمّق فيها ودراستها، وفي مقدّمتها مجلة المياه.**
- **الهدف من اليوم الدراسي هو تعميق الحوار حول موضوع المياه بتشريك جميع الأطراف والجهات المتدخّلة، وبحث السبل والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأمن القومي المائي وآليات الحفاظ على الثروة المائية وحسن استغلالها والتصرّف فيها.**

وإثر الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس نواب الشعب ، قدّم السيد رضا قبوج كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه، مداخلة ثمّن فيها انشغال مجلس نواب الشعب بجميع القطاعات الحيوية وبحث السبل الكفيلة بإنقاذ منظومة المياه.

واستعرض السيد فايز مسلم المدير العام للسدود والأشغال المائية الكبرى بوزارة الفلاحة، واقع الأمن المائي في تونس في ظل التغيّرات المناخية.

كما تطرّق الى مخطّط العمل المعتمد لسنة 2024 ولا سيما في علاقة بمجابهة الشح المائي وإعطاء الأولوية لمياه الشرب.

واشار الى خطة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لمجابهة ذروة الاستهلاك خلال صائفة 2024.

واستعرض خطط العمل على المدى المتوسط خاصة المتعلّقة منها بمشاريع إعادة تهيئة المناطق السقوية العمومية لتحسين مردودية شبكات الري.

وقدّم السيد رفيق العيني المدير بمكتب التخطيط والتوازنات المائية بوزارة الفلاحة، عرضا عن الدراسة الاستراتيجية لقطاع المياه في أفق 2050 . وبيّن أنها تهدف الى تأمين التوازنات المائية والانتقال من إدارة العرض إلى إدارة الطلب، باعتماد التصرّف المندمج والمستديم في الموارد.
وأفاد ان من مخرجات هذه الدراسة إعداد مخططات عملية تهم سنوات 2025/2023 و2030/2026 و2040/2031 ثم 2050/2041.

وتقدّم النواب الحاضرون في إطار النقاش العام بجملة من الملاحظات والاستفسارات، مذكرين بأحقية المواطنين في الماء الصالح للشراب حسب ما نصّ عليه الدستور.

كما أشاروا الى اشكاليات المجامع المائية وديونها، داعين الى التعجيل بإيجاد الحلول اللازمة. وتطرقوا من جهة أخرى الى اختلال توزيع المياه بين السدود. كما دعوا الى تكثيف برامج التوعية والتثقيف لترشيد الثروة المائية. وأجمع النواب في تدخلاتهم على أهمية اعداد سياسة مائية أكثر نجاعة وضرورة سن مجلة للمياه تتضمن عقوبات صارمة لكل من يساهم في اهدار الماء، ولا سيما مراجعة خارطة الزراعات السقوية.

مجلس نواب الشعب في أرقام

03 مشاريع قوانين أحالها مكتب المجلس إلى اللّجان المعنية بالنظر فيها

04 تقارير بخصوص مشاريع قوانين أحالها المكتب إلى جلسات عامّة

17 اجتماعا عقدته اللّجان القارّة

أشغال اللّجان

لجنة التشريع العام

■ خصّصت اللّجنة جلساتها أيّام 05 و08 و10 و11 جانفي 2024 للنظر في مشروع القانون المتعلق بتنقيح المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته، و الذي طلب في شأنه استعجال النظر من طرف رئيس الجمهورية.
استمعت يوم 05 جانفي 2024 الى ممثلي وزارة العدل بحضور كل من ممثلي رئاسة الحكومة ووزارة المالية، وتولّت يوم 08 جانفي دراسة ومناقشة فصول مشروع القانون والتصويت عليها، بحضور ممثلي وزارة العدل وكل من رئاسة الحكومة ووزارة المالية، ثمّ صادقت اللجنة على مشروع هذا القانون برمته معدّلا.
وتمّ خلال اجتماع 10 جانفي التداول بخصوص تقريرها حول مشروع القانون.

وأقرّت اللّجنة خلال اجتماع يوم 11 جانفي 2024 بعض التعديلات المتعلقة بعدد من الفصول التي ارتأت اعادة النظر فيها على ضوء نقاشاتها وما تمّ تقديمه من ملاحظات. وصادقت في نهاية أشغالها على تقريرها حول مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

لجنة الحقوق والحريات

نظرت يوم 3 جانفي 2024 في مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر. وأقرّ النواب ضرورة الاستماع إلى الجهات المختصة لمزيد تعميق النظر في مشروع القانون لاسيما في الجوانب التقنية المترتبة عن تقنين الأنموذج الجديد لجواز السفر البيومتري.

لجنة المالية والميزانية

استمعت يوم 08 جانفي 2024 إلى ممثلة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

واستمعت يوم 09 جانفي إلى ممثل عن مصالح القانون والتشريع برئاسة الحكومة وممثل عن مصالح الشؤون القانونية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج. ووافقت اللّجنة اثر ذلك على مشروع القانون باجماع أعضائها الحاضرين.

استمعت خلال جلسة بعد ظهر يوم 08 جانفي إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة التربية، حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II(عدد 46/2023). ووافقت اللجنة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

نظرت يوم 09 جانفي 2024 في مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020 واستمعت في شأنهم إلى ممثلين عن وزارة المالية وإلى ممثلي محكمة المحاسبات.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

استمعت يوم 10 جانفي 2024 إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

- استمعت يوم 10 جانفي 2024 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

- استمعت يوم 10 جانفي 2024 إلى وزير الصحة حول مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية.

كما تداول أعضاء اللجنة والنواب الحاضرين حول بعض مشاغل القطاع الصحي وخاصة ما تعلق منها بضرورة الإسراع في معالجة بعض الإخلالات لاسيما فيما يتعلق باستقبال وتوجيه المرضى وحماية مهنيي الصحة من مختلف أعمال العنف والتجاوزات التي يتعرضون لها بمناسبة قيامهم بمهامهم.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

- خصّصت جلستي يومي 10 و11 جانفي 2024 للنظر في المبادرات التشريعية المعروضة عليها والمتمثلة في مقترح قانون يتعلق بإحداث صندوق للإصلاح التربوي، ومقترح قانون يتعلق بتوظيف معلوم إسداء الخدمات على المؤسسات التربوية الخاصة ومقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلق بالتعليم العالي الخاص. وقد استمعت إلى جهة المبادرة بخصوص مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلق بالتعليم العالي الخاص، لمزيد التعمق في محتوى فصولها.
- شرعت يوم 04 جانفي في دراسة مشروع القانون المتعلق بمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.

واستمعت يوم 05 جانفي إلى وزير شؤون الشباب والرياضة ويوم 08 جانفي 2024 إلى رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية.

ثمّ استكملت اللجنة دراسة ومناقشة فصول المشروع فصلا فصلا وإدخال التعديلات عليها وذلك بحضور إطارات وزارة الشباب والرياضة.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- خصّصت جلستها يوم 09 جانفي 2024 لضبط برنامج عملها وأولوياته للفترة المقبلة.

في الجانب التشريعي:

- إبداء الرأي في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 والمتعلق ببطاقة التعريف الوطنية (عدد 56/2023)، وفي مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 والمتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر (عدد 57/2023).

◆الإطار المنظّم للجماعات المحلية والجهوية، ودور مجلس نواب الشعب في ظلّ نظام الغرفتين وتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم كأحد المسائل الراهنة.

في بالجانب الرقابي:

◆دراسة التقرير السنوي عدد 28 للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية (لسنة 2022).

◆برمجة جلسات استماع إلى الأطراف المعنية بجملة من المسائل على غرار مراجعة القانون المتعلق بالوظيفية العمومية، والأمر المنظّم للصفقات العمومية وملف المصادرة واسترجاع الأموال المنهوبة، بالإضافة الى متابعة مآل موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك تبعا لطلباتهم الواردة على اللجنة.

■ صادقت يوم 04 جانفي 2024 على مشروع تقريرها حول تقريريْ الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتيْ 2020 و2021 بإجماع الحاضرين.

وتطرّق أعضاء اللجنة الى طلبيْ إبداء الرأي الموجهين إليها من قبل لجنة الحقوق والحريات بخصوص مشروع القانون الأساسي عدد 56/ 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، ومشروع القانون الأساسي عدد 57 / 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، إضافة الى جملة من المسائل المطروحة على أنظار اللجنة.

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

■ نظرت خلال اجتماع يوم 10 جانفي 2024 في مسألة الثنائية البرلمانية. حيث قدّم مستشار اللجنة عرضا تمهيديا حول هذا الموضوع.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

■ نظرت يوم 04 جانفي 2024 في مشروع القانون المتعلق بتنقيح قانون إحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، وفي مشروع القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية. واستمعت في شأنهما إلى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية من وزارة الدفاع الوطني من الإطارات العسكرية والمدنية السامية الحاضرة عن الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة وعن جيش البحر والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وعن الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والنزاعات بالوزارة. وتولّى أعضاء اللّجنة اثر ذلك التصويت على فصول مشروعي القانونين المعروضين.

الديبلوماسيّة البرلمانيّة

مجلس نواب الشعب يشارك في الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شارك السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب، نيابة عن السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، في أشغال الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي التأم يوم الأربعاء 10 جانفي 2024 بطهران لدراسة مستجدات الأوضاع في غزة.

قدّم السيد الأنور المرزوقي كلمة بالنيابة عن رئيس مجلس نواب الشعب أكّد خلالها ما يلي:

- التنديد بإمعان العدو الصهيوني في صلفه وطغيانه في قتل المدنيين العزل وتشريد الشيوخ والنساء والأطفال الأبرياء، واستهداف الصحفيين والأطقم الطبية ومراكز الإسعاف والإغاثة والتهجير القسري وتدمير المباني والأسواق والمستشفيات والمدارس ودور العبادة وقطع أبسط مقوّمات الحياة.
- تحيّة رئيس مجلس نواب الشعب لمقاومة الشعب الفلسطيني وما تُسطّره يوميا من ملاحم بطولية في مواجهة قوات العدو الغاصب.
- تضامن تونس ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها الكامل له في الدفاع عن أرضه وعرضه ومقدساته، ومساندة نضاله المشروع من أجل إقرار حقوقه الوطنية وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- ضرورة الوقف الفوري لهذا العدوان الوحشي وإلزام الكيان الغاصب بوقف عمليات الإبادة اليومية وتحميله كامل المسؤولية عن الجرائم التي يقترفها في قطاع غزة والضفة الغربية.
- الاشادة بمواقف عديد الدول الداعمة للقضية الفلسطينية ولا سيما رفعها لقضايا ضد الكيان الغاصب أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- ضرورة مساندة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد لهذه التحركات وممارسة الضغوط عبر القنوات الدبلوماسية والسياسية والقانونية والمضي قُدُمًا في اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها وضع حدّ لنزيف الدم الفلسطيني وفضح جرائم الكيان الصهيوني.
- دعوة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد والبرلمانات الصديقة والهيئات الاقليمية والدولية سواء كانت برلمانية أو حكومية ومكوّنات المجتمع المدني لإدانة الكيان المحتل، وتحميله كامل المسؤولية على ما يقترفه في غزة وكل المدن الفلسطينية وإجباره على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية ووضع حدّ للاحتلال والتمدّد الاستيطاني بما يعيد الحق المسلوب لأصحابه.

نائب رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني

في إطار مشاركته في أشغال الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة لاتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد بطهران، التقى السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب، مساء الأربعاء 10 جانفي 2024 مع السيد محمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

وأبلغ نائب رئيس مجلس نواب الشعب، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، تحيّات السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحرصه الشخصي على دعم التعاون البرلماني بما يسهم في تقوية العلاقات التونسية الايرانية على مختلف الأصعدة.

وذكّر بأهمية اتخاذ جميع المشاركين في هذا الاجتماع الاستثنائي لموقف موحد بشأن القضية الفلسطينية، باعتبارها أم القضايا العادلة.

وأشار الطرفان الى أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية وتوفير الفرص اللازمة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، والعمل على مزيد دعم العلاقات عبر اللقاءات المباشرة وتبادل التجارب والخبرات.